

الغلو في أصول العقيدة خطره وآثاره

إعداد

علي بن عبد العزيز بن علي الشبل

مقدمة

الحمد لله وحده وصلى الله على رسوله وآله وصحبه وبعد:
فإن الانحراف الناشئ عن الغلو نال أصول الدين وأصول العقيدة كما نال
المسائل الفرعية والأحكام التفصيلية وما ذاك إلا لخطورة الغلو في الدين،
وشنئانه على أهله ديناً وقولاً وعملاً، وفي هذا البحث حول الغلو في أصول
العقيدة أتعرض إلى الغلو في أصول الفرق الكبار الغالين في الفصول
التالية:

1 — الفصل الأول: الأسماء والأحكام بين غلو المرجئة وغلو الوعيدية.

2 — الفصل الثاني: باب الغلو في الأشخاص و ذواتهم وأثره.

3 — الفصل الثالث: باب صفات الله ﷻ بين غلو المشبهة وغلو المعطلين.

4 — الفصل الرابع: باب القضاء والقدر بين غلو الجبرية وغلو القدرية.

5 — الفصل الخامس: باب الصحابة وآل البيت بين غلو الرافضة وغلو الخوارج.

6 — الفصل السادس: باب النبوات، والغلو الوارد عليه.

مع بيان أصول أقوال تلکم الفرق الکبار. وما أخذ شبههم والرد عليهم فيها، مبيناً المذهب الحق بقول أهل السنة والجماعة بدلائله وكشف شبه أولئك المنحرفين في هذا الباب، وما جرّره الغلو في الفهم والاعتقاد من ويلات ومشكلات وانحراف في العقيدة وأهلها، حماية للديانة وصيانة لذودها. وفي هذا البحث أحاول أن أجمع عدداً من الفرق الغالية على سبيل التنوع وذلك فيما غلوا فيه من مسائل الدين. ولن ألتزم بذكر جميع الغلاة في المسألة المعينة. فالقدر مثلاً لن أذكر إلا من كان غلوه فيه صريحاً لا يوهم غيره، ولن ألتزم بذكر نص كل فرقة بعينها لأن ذلك سيطول حصره، ومناقشة كل فرقة خروج عن المقصود.

- لهذا سأعرض للغلو في باب الصفات تشبيهاً وتعطيلاً.
- ثم الغلو في الأشخاص في ذواتهم كالرسول μ وعليّ وآل البيت والصالحين، والغلو عند الصوفية.
- ثم الغلو في باب القضاء والقدر إثباتاً لخلق العبد فعله، أو كونه مجبوراً.
- وما سأذكره من فرق غالية في باب أو مسألة، لا يعني أنهم ليس لهم آراء في المسائل الأخرى، بل ربما نجد تكرار بعض الغلاة كالفرقة السبئية مثلاً في أكثر مسألة في الغلو في آل البيت والنبوات. . . . وهكذا.
- ثم الغلو في باب الأسماء والأحكام، وأعرض من خلاله إلى الآراء الغالية في أصل المسألة، وهي مسألة الإيمان وتحديداتها عند الغلاة وغيرهم.
- ثم الغلو في باب النبوات — وهو بعض الغلو في الأشخاص — لكن لأهميته أفرد مستقلاً.

والذي تحسّل أن الغلو وفكره وحركاته يمثل في التاريخ الإسلامي سلسلة متصلة من الحلقات، كل حلقة أو حركة غلو لها علاقة بالتّي سبقتها تأثراً وتأثيراً، فتكون مؤثرة فيما يكون بعدها من الفرق، أي أنه ((لكل قوم وارث)).

يُوضّحه أن مبدأ الغلو عند الخوارج في تكفير علي بن أبي طالب، ينتج عنه غلو معاكس تماماً في تأليه علي والاعتقاد فيه بما لا يجوز إلا لله ﷻ، أو الاعتقاد أنه نبي، أو وصي للنبي ﷺ.

ثم كانت فتنة القدرية بنفي قدرة الله على مرادات خلقه، والتي صاحبها ردة فعل عند الجهمية — أتباع الجهم بن صفوان السمرقندي — تتمثل في القول بالجبر، ثم فتنة تعطيل الله ﷻ وأسمائه نتيجة لمسلك التشبيه والتجسيم لدى بعض غلاة الروافض الأول. فكل بدعة نكراء تقابلها بدعة أخرى أشنع منها! وهذا شأن البدع!

وهكذا فالمرجئة نتيجة لشدة قول الخوارج والمعتزلة في مرتكب المعاصي. . .

- والمسلك الذي أسير عليه هو ذكر المسائل التي حصل فيها الغلو ثم تضمينه لبعض الفرق الغالية — وهو منهج أبي الحسن الأشعري في المقالات — مخالفاً لجمهور أهل المقالات الذين يسردون الفرق ثم يذكرون خلال سردها أقوالهم في مسائل الدين وأصوله.
- هذا والتحذير من مسالك الغلو في الدين، وخصوصاً الغلو في أصول العقيدة له دواعيه ومبرراته في كل زمان ومكان، ويتأكد في هذه الأزمان، التي رقّ فيها الدين وضعف جانبه عند كثير من الناس. وتعاضمت فيه الأهواء والشبه الواردة عليه، وكثرت الفتن والرزايا التي نالت أهلها، فصحت فيه أنماط من غربة الدين التي حذرناها النبي ﷺ في الأحاديث الكثيرة، ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ أنه قال: ((بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء)) (1)

يضاف إلى ذلك فشو الجهل ونقصان العلم، وظهور التعالم والتفقيّة في فئام من شباب الأمة وعوامها حتى جعلوا الحق باطلاً والباطل حقاً، وعجزوا عن رد الشبه فاطردت عليهم وتتابع فظنوها ديناً قالت بعضهم إلى جعل التكفير التقتيل والتفجير بغير حق جهاداً ونصرة لدينهم؟ وحدا

(1) يُنظر في لطيف شرحه "كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة" للحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله.

بآخرين إلى تسمية الشيء بغير اسمه، فسموا المعروف منكراً والمنكر معروفاً، فسموا الخمر بغير اسمها: ((مشروبات —)) أو الربا بغير اسمه: ((فوائد))، والاستقامة على دين الله ((غلواً وتطرفاً وإرهاباً)) وإنكار المنكر ((إرهاباً))، وسموا التفجيرات والقتل ظلماً وعدواناً ((جهاداً)). . . . الخ.

ويرصد عامة الشبه لهؤلاء وأصولهم في رسائلهم ومواقع الأنترنت ومجالسة بعضهم. . . فلم تخرج عن أصول الشبه الأولى، مما حتم بيان تلكم الانحرافات و الغلو في أصول العقيدة وخطره و آثاره.

والله أسأل أن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه محققاً للزلفى لديه، وأن يعظم أجورنا ويحاذرنا سخطه، ويورثنا به الفردوس الأعلى من الجنة، ويوفقنا لمنهج العدل في الأقوال والأفعال والمقاصد، ويجنبنا أسباب الغلو وبواعث سخطه و p.

* * *

الفصل الأول

الغلو في باب الأسماء والأحكام بين المرجئة والوعيدية

المبحث الأول: ما الأسماء والأحكام؟:

هذا المصطلح حادث لم يكن معروفاً عند الرعيل الأول من السلف الصالح، وإن كان موجوداً بمعناه وأحكامه.

— فالأسماء: هو ما يسمى العبد به في الدنيا من الأسماء الدينية: مؤمن، كافر، فاسق، عاص، منافق. . .

— والأحكام: هو ما يُحكم عليه به في الآخرة: في الجنة أو مخلص في النار، أو غير مخلص فيها.

وهذا المبحث هو ثمرة الخلاف في مسمى الإيمان وحقيقته. فكل من كان له قول في الإيمان تجد له في نهاية قوله تقريراً في حكم العبد في الآخرة، واسمه في الدنيا.

لأجل هذا سيكون الكلام ابتداءً على الغلو في باب الإيمان بين الطوائف ويتضمن الأسماء والأحكام كنتيجة له.

* أهل السنة والجماعة يعتقدون أن الإيمان يكون بثلاثة أمور:

1 — قول باللسان.

2 — اعتقاد بالقلب والجنان.

3 — عمل بالجوارح والأركان.

مع زيادته بطاعة الرحمن، ونقصانه بطاعة الشيطان، وأصل هذا القول مستفاد من استقرار الكتاب والسنة، وفهم الصحابة لهما، ودلالة لغة العرب لألفاظهما. وعليه فالعبد عند أهل السنة بمقتضى النصوص اسمه في الدنيا مؤمن ما لم يكن صاحب كبيرة مُفسّقة أو مُكفّرة.

فإن كانت له مُفسّقة فيسمونه مؤمناً ناقص الإيمان بحسب معصيته، أو مؤمناً فاسقاً، ويعامل معاملة المسلمين إلا في الشهادة ونحوها، وهو يوم القيامة من أهل الجنة تحت مشيئة الله إن شاء عذبه بكبيرته أو غفر له برحمته، وإن عذبه بها فإنه لا يخلد في نار جهنم لأنه مسلم معه أصل الإيمان.

وإن كانت بدعة مُكفّرة فيقام عليه حد الردة ويسمونه كافراً لإجراء أحكام الكافر عليه، وهو يوم القيامة — أي الكافر — مخلص في النار، لكنهم لا يشهدون لمعين — ولو أقيم عليه حد الردة — أنه من أهل النار المخلصين فيها لعدم اطلاعهم على ما ختم الله به عمله من توبة نصوح، وكذلك الشهادة بالإيمان؛ لا يشهدون لمعين بأنه من أهل الجنة، إلا من نصّ عليهم الدليل كالعشرة المبشرين بالجنة وعكاشة بن محصن ونحوه ٣٠ أجمعين.

المبحث الثاني: الفرق الغالية في هذا الباب:

اتفق الخوارج والمعتزلة مع أهل السنة على تعريف الإيمان وفارقوهم في تطبيقه حتى غلوا في الأسماء والأحكام.

* فغلت الخوارج (وهو قول جمهورهم خلاف الإباضية) وقالت: صاحب الكبيرة اسمه في الدنيا كافر حلال الدم والمال، وحكمه يوم القيامة أنه مخلص في نار جهنم.

* وقالت المعتزلة: هو — أي صاحب الكبيرة — في منزلة بين المنزلتين ليس بمؤمن ولا كافر، هذا في الدنيا وربما يسمونه فاسقاً، لكن على غير معناه عند أهل السنة والجماعة؛ بل فسقاً ينقله عن مرتبة الإيمان ولا يدخله إلى دركة الكفر، وحكمه يوم القيامة أنه خالد مخلص في النار.

فاختلافهم مع الخوارج في اسمه في الدنيا، فلم يصرحوا بقول الخوارج مع أنهم وافقوهم في الحكم الأخروي الذي يكون نتيجة لما قبله من عمل؛ ولهذا سُموا «مخانيث الخوارج»

* وقالت الجهمية، والصاحية — أصحاب أبي الحسن الصالحي المعتزلي — والثوبانية، والغسانية — أتباع يونس بن عون النميري —، والشببية — أتباع محمد بن شبيب —، وكذا قال غيلان بن مسلم الدمشقي؛ قالوا:

الإيمان هو المعرفة الإقرار بالله ورسوله بالقلب فقط، وإن لم يكن معه قول اللسان أو عمل الجوارح؛ فكل عارف لله بقلبه في الدنيا هو من أهل الجنة. والعكس بالعكس.

ولذا قال ابن القيم في النونية حاكياً مذهب جهم وأضرابه:
قالوا وإقرار العباد بأنه خلاقهم هو منتهى الإيمان
والناس في الإيمان شيء واحد كالمشط عند تماثل الأسنان
وهؤلاء هم المرجئة المحضة.

* وقالت الكرامية — أصحاب محمد بن كرام السجستاني الزاهد، — وقول النجارية — أتباع الحسين بن محمد النجار من المعتزلة، — والمقاتلية — وهم مقاتل ابن سليمان وأتباعه؛ قالوا:
الإيمان هو مجرد النطق بالتوحيد بلسانه.

فمن نطق بالتوحيد عندهم فهو مؤمن كامل الإيمان وهو في الآخرة في جنات النعيم.
والكرامية في المشهور عند العلماء هم من عامة الكرامية، أو قل عوامهم ومتوسطيهم!

* وقالت الأشاعرة، وهو ظاهر قول الماتريدية: إن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط.

فافترقوا عن المرجئة المحضة بزيادة التصديق على إقرار القلب!
وعلى قول الأشاعرة والماتريدية يُحمل قول شارح الطحاوية ص 332: «فمنهم من يقول: إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي رحمه الله، ويروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه» اهـ.

* قلت: أما قول أبي حنيفة فهو غريب عنه، إذ إن المشهور عنه رحمه الله كما في "شرح الفقه" الأكبر ص 124-129 قوله: «الإيمان هو الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السموات لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن به،

ويزيد و ينقص من جهة اليقين والتصديق، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد، متفاضلون في الأعمال» اهـ.

وهذا الذي اشتهر عند الحنفية وذكره شارح الطحاوية هو ما قرره أبو جعفر الطحاوي الحنفي في عقيدته، ولذا يسمون عند أهل العلم ((مرجئة الفقهاء)).

أما قول أبي منصور الماتريدي فلم أقف عليه، ولو صح لكان خلافه مع الجهمية — أصحاب المعرفة بأن الإيمان معرفة بالقلب بالله ورسوله — خلافاً لفظياً إذ إن اللسان ركن زائد ليس أصلياً.

وعلى هذا فالمرجئة مراتب هي:

1 — المرجئة المحضة، القائلين بأن الإيمان هو المعرفة بالقلب فقط، والكفر هو الجهل.

2 — عوام المرجئة ((الكرامية)) القائلين بأن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط.

3 — الأشاعرة والماتريدية: القائلين بأن الإيمان هو التصديق بالجنان.

4 — مرجئة الفقهاء القائلين بأن الإيمان هو التصديق بالجنان والإقرار باللسان.

المبحث الثالث: مناقشة أقوال الغلاة:

* قول الجهمية أظهر من أن يناقش فهو أفسد الأقوال؛ لأن من لوازمه الشهود بالإيمان لأكفر خلق الله، مَنْ كفرهم الله في كتابه، كإبليس وفرعون وقومه وأمّية بن خلف. . . فلازم قولهم أنهم مؤمنون؛ لأنهم جميعهم مقرون بالله وبرسوله في قلوبهم، كما حكاه الله عنهم في غير ما آية في كتابه العزيز.

* أما الخوارج والمعتزلة فمن أظهر شبههم تغليب أدلة الوعيد على أدلة الوعد بل إهمال نصوص الوعد.

ومن ذلك التمسك بقوله تعالى: {وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً} [النساء: 93].

فقالوا: هذا مؤمن ارتكب معصية وكبيرة بقتله مؤمناً آخر عدواناً وتعمداً، فالله تعالى جعله مخلداً في ناره، ولا يخلد في النار إلا الكافر؛ فدل على أنه كافر مخلد في النار بكبيرته، وعلى هذا باقي المعاصي.

* والرد عليهم من عدة وجوه:

1 — إن الله ذكر الخلود في الآية ولم يذكره على التأييد كقوله عن أهل الجنة: {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ۖ وَرَضُوا عَنْهُ} [البينة: 8].

وكقوله عن أهل النار في ثلاثة مواضع من القرآن في أواخر النساء والأحزاب والجن {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا} فصرح سبحانه فيها بالخلود مع التأبيد.

فعليه يكون المراد بالتخليد في هذه الآية المكث الطويل، خاصة أن معصية قتل النفس التي حرم الله من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله، كما دل عليه حديث السبع الموبقات، فدل على عظم هذا الجرم وكبره لا على كفر فاعله!.

2— أن الله تعالى في أحكام القصاص سمي القاتل أخاً للمقتول، كما قوله تعالى: {فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ} [البقرة: 178]. فلو كان القاتل كافراً لما جاز أن يسميه الله أخاً للمؤمن؛ لأن الأخوة مودة ولا تكون إلا للمؤمن {لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ} [المجادلة: 22].

3— يجوز العفو في القصاص إلى الدية، وإلى لا شيء تكرماً وتفضلاً، فلو كان القاتل كافراً مرتدّاً، لم يجز إسقاط الحد عنه بالعفو، للحديث ((من بدل دينه فاقتلوه)) ولحديث ((لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة)).

4— القاتل لو أقيم عليه الحد لصلي عليه وغسل ودفن مع المسلمين في مقابرهم وجازت الصدقة عنه . . . وعليه إجماع السلف. ولو كان كافراً ترتبت عليه أحكام المرتدين ولم يجز له ما سلف من الأحكام المخصوصة بالمسلمين فقط.

5— قال بعض العلماء: إن الآية خاصة في الذين يستحلون القتل، فإن كان كذلك فهو كافر لا شك فيه، لكن ظاهر الآية يبعد عن هذا التأويل والتفسير!.

6— على سبيل التنزل معكم فهذه الآية خاصة بمن يقتل مؤمناً متعمداً فلا يدخل معها غيرها من المعاصي كالسرقة والرجم والقذف . . . إلخ.

7— عموم قوله تعالى في آيتي النساء: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} [النساء: 48].

ولا شك أن القتل دون الشرك بالله إجماعاً؛ فهو داخل تحت المشيئة في هذه الآية.

* أما عن شبهة الكرامية في قولهم: إن الإيمان هو القول باللسان فقط؛ لأن الله دعا الناس إلى الإقرار به، وبالكتاب المنزلة، كما في قوله تعالى: {قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ. . .} [البقرة: 136]، فالله لم يأمرنا هنا إلا بالقول، فدل على أن الإيمان يتوقف عليه.

فالجواب عنهم: كذلك من وجوه:

1 — غاية ما تدل عليه الآية الأمر بالإيمان بالله والكتب السماوية والأنبياء من قبل الله، وألا يفرق بين رسله فيؤمن ببعض ويكفر ببعض، فليس في الآية دلالة على اقتصار الإيمان على القول فقط.

2 — الآية اللاحقة لها مباشرة فيها: {فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا} [البقرة: 137]؛ أي آمن أهل الكتاب وغيرهم بمثل ما آمنتم به أنتم من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله . . . وبعضها لا يكون إلا بالقلب فدل على عدم اقتصار الإيمان على القول المجرد.

3 — في هذه الآية تنويه بأهم أنواع الإيمان ولم تستغرق الآية جميع أنواع الإيمان ((بالله وملائكته . . .)). وشعب الإيمان كثيرة، وفي باقي النصوص تكميل لجميع أنواع الإيمان؛ قال تعالى: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ . . .} [البقرة: 177] وغيرها، فالقرآن يؤخذ جميعه لا بعضه، وكذلك السنة، حيث وردت نصوص تكفر من اعتقد بكل مراتبه الست ثم لا يصلي، أو استحل معصية ظاهرة الحرمة، قطعية الدلالة على حرمتها.

4 — هذا القول يعارض قوله تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا} [الحجرات: 14].

فنفى الله عن الأعراب الإيمان مع أنهم نطقوا بكلمة التوحيد، لكن لم يدخل الإيمان إلى قلوبهم، إلا إن قصدوا بذلك الإسلام — أي بالإيمان الإسلام فلا تعارض بين الآيتين.

5 — يلزم من قولكم أن الإيمان مجرد النطق باللسان فقط، الحكم على المنافقين الذي شهدوا بألسنتهم أنهم مؤمنون كاملو الإيمان، وهذا خلاف صريح الكتاب؛ قال تعالى: {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا} [النساء: 145]، ولغيرها من الآيات الدالة على كفرهم وتكذيبهم ومآلهم إلى النار.

6 — كما يلزم من هذا القول أن من به مرض كالأخرس، ولا يستطيع أن يتكلم بلسانه — مع تصديق قلبه وإيقانه بالإيمان — يلزم أنه كافر، وهذا خلاف إجماع المسلمين.

وعلى كل، فإن قصر الإيمان على مجرد النطق به — مع لزومه ابتداءً — قول باطل مخالف لظاهر النصوص من الكتاب والسنة وإجماع المسلمين، وفعل الرسول ﷺ مع من يسلم حديثاً.

* أما عند القائلين بأن الإيمان هو التصديق، وهو قول الأشاعرة والماتريدية، فهو باطل أيضاً.

— لأنه لو كان كذلك لما صح وجوب تلفظ الكافر بالتوحيد —
الشهادتين — عند دخوله الإسلام، هو ما فعله النبي p وأصحابه
والمسلمون بعدهم مع مريد الإسلام من الكفرة.
— وأيضاً لما صح تكفير أحد من الناس، يأتي بناقض من نواقض
الإسلام، أو يترك الصلاة عمداً أو تهاوناً. . . . ما دام عنده تصديق بالقلب
وحده!.

فإن هذين مما يبيننا فساد قولهم وبعده عن الصواب.
* وكذلك قول مرجئة الفقهاء بأن الإيمان هو: الإقرار والتصديق، يخالف
عمل رسول الله p والمسلمون بعده من فرضية عمل الإيمان بالصلاة والحج
والصوم والجهاد وربط كثير من الأعمال بالإيمان.
بل هم يعارضون قولهم فيما يقررونه في كتب فقهم بوجوب العلم بدءاً
من كتاب الطهارة إلى نهاية أبواب الفقه، فلو لم تكن هذه من الإيمان، فما
الحاجة من بحثها والعلم والعمل بها؟

* * *

الفصل الثاني

الغلو في ذوات الأشخاص

الغلو في هذا الباب من أوسع أنواع الغلو وجوداً عند كثير من الفرق الغالية:

ويشمل:

— الغلو في ذات الرسول p.

— الغلو في آل البيت.

— الغلو في الصالحين.

— الغلو عند الصوفية.

* فمن غلوا في ذات الرسول p قوم من جهلة المتصوفة وهم طبقة من طبقات الصوفية الدنيا التي لم تصل إلى القول بالمكاشفة أو وحدة الوجود، والسمة البارزة لهم — عادة — الموالد والاحتفالات والرقص والإطراءات والمدائح وهم كثر في هذا الزمان.

فهؤلاء يرفعون النبي p فوق منزلته التي هو فيها. من ذلك قول قائلهم البوصيري في القصيدة الميمية في مدح خير البرية:

إن لم تكن في معادي آخذاً بيدي فضلاً وإلا فقل يا زلة القدم إلى قوله:

يا أكرم الخلق مالي من ألوذ به سواك عند حلول الحادث

العمم

ولن يضيق رسول الله جاهك بي إذا الكريم تحلى باسم

منتقم

فإن من جودك الدنيا وضررتها ومن علومك علم اللوح

والقلم

* ومن الغلو في عليّ وآل بيته: غلو السبئية والكيسانية — أتباع كيسان مولى علي والمختار بن أبي عبيد الثقفي (67هـ) — والخطابية — أتباع أبي الخطاب الأمهدي — والجناحية — أصحاب ذي الجناحين (129هـ)؛ كلهم من الروافض، والنصيرية — نسبة إلى محمد بن نصير النميري — غلو في عليّ وسلمان الفارسي.

فجامع القول لهؤلاء الغلاة: هو إلهية علي بن أبي طالب وأولاده من ذرية فاطمة ^{١٣} فقط، وقول بعضهم: إن الله حل بهم. وقالوا: إن علياً في السماء وصوته الرعد وسوطه البرق.

ومن غلاة الرافضة الإمامية بدعوى عصمة الأئمة الاثني عشر مطلقاً؛ وهم علي وأبناؤه: الحسن والحسين، وزين العابدين ابنه، وابنه محمد الباقر، وابنه جعفر الصادق، وابنه موسى الكاظم، وابنه علي الرضا، وابنه محمد الجواد، وابنه علي الهادي، وابنه الحسن العسكري، وابنه محمد بن الحسن الذي يلقبونه بالمهدي وهو الذي يزعمون دخوله السرداب في سامراء صغيراً!!.

* ومن الغلو في الصالحين، غلو الأتباع المتأخرين في أناس صالحين عباد اشتهروا بذلك. منهم:

— أتباع عبد القادر الجيلاني (561هـ). ونسبته في الحقيقة الجيلي.

— أتباع عدي بن مسافر الأموي (555هـ).

— أتباع الجنيد. وغيرهم.

فهؤلاء الصالحون كانوا زهاداً متمسكين بشرع الله راغبين عن الدنيا ومباحاتها. وكانوا على طريقة صحيحة موافقة للشرع وقواعده في الجملة لكن أتباعهم مع مرور الزمن، وبعدهم عنهم غلوا فيهم و زادوا في منزلتهم فادعوا فيهم الكرامة ثم النبوة ثم عبدوهم من دون الله، فزينوا قبورهم وبنوها وقببوها ورفعوها عن الأرض واستغاثوا بهم حتى تكررت صورة قوم نوح مع الصالحين تماماً.

وهؤلاء يسمون أحياناً بالقبورية نسبة إلى سكونهم عند المشاهد وكثرة ترددهم عليها بقصد الدعاء والعبادة والتقرب إلى أصحابها والاستشفاع بهم والنذر والذبح لهم. . . . إلخ.

— ومن الغلو عند الصوفية الغلو في أصحاب مراتبهم العالية:

— كالغلو في الحسن بن منصور الحلاج (309هـ).

— الغلو في محي الدين بن عربي الطائي المكي (638هـ).

— الغلو في عبد الحق بن سبعين (669هـ).

وغيرهم من الزنادقة الذين ادعوا الولاية — ثم ختم الولاية — بل ادعوا الإلهية وحلول الله بهم وأن الوجود واحد، في الخالق والمخلوق، لا تمايز بينهما، أو قالوا باتحاد الخالق مع خلقه أو أحادهم. . . . وهذا كفر وزندقة لا مرية فيها.

تلك نماذج من الغلو في الأشخاص صالحين أو زنادقة كافرين.

وسيكون الكلام حول الغلو في ذات النبي ﷺ لأمرين:

1— لكثرتهم في هذا الزمان ومحاولتهم الاستشهاد ببعض الأدلة الموهمة لمقاصدهم.

2— تلبيسهم على الناس باستخدام وسيلة عاطفة المسلمين تجاه النبي ﷺ وآل بيته، ولكون فسادهم أكثر وقوعاً مع مرور الأزمان من غيرهم. أما الغلو في آل البيت — كحال غلاة الرافضة — والغلو في الصالحين والغلو في زنادقة الصوفية، فالنظر في أحوالهم أبلغ من الرد عليهم لفساد عقولهم وقلوبهم وسقوط شبههم، بل وصراحة كفرهم بواضح البيان وصريح القرآن.

أصل شبه الغلاة في ذات النبي ﷺ:

لما رأوا أن النبي ﷺ خليل الرحمن، وصاحب الشفاعة العظمى يوم القيامة، وبركاته ﷺ على أصحابه في حياته لما توسلوا به ليدعوا لهم حقق الله دعوتهم.

وكذلك لما رأوا تعظيم النصارى لعيسى بن مريم عليها السلام وغلوهم فيه، قالوا: نحن أحق بهذا التعظيم منهم لمن هو أفضل منه: رسول الله ﷺ، فسلخوا طريقتهم فاحتفلوا بميلاده، ومن ثمّ دعوه من دون الله، توسلاً ودعاءً واستشفاءً واستنصاراً ومدداً...

الجواب على أصل الشبهة: من وجوه:

1— كونه ﷺ خليل الرحمن وحبيبه، وتحقيق الشفاعة العظمى وغيرها له يوم القيامة، كل هذا حق لا مرية فيه.

لكن هذا ليس بمسوغ لنا رفعه فوق منزلته، وطلب الشفاعة منه بعد وفاته مباشرة؛ لأنه لا يشفع إلا بعد إذن الله ورضاه عن الشافع والمشفوع له قال تعالى: {يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا} [طه: 109].

2— سؤاله ﷺ الحاجات والاستغاثة به بعد موته، شرك في عبادة الله وتوحيده.

وتأمل عبارات البوصيري في بردته و ألفاظ غيره تجد فيها الشرك الأكبر، فكيف يكون الشرك برسول الله ﷺ وجعل خصائص الإله له — من محبته وتعظيمه — من التوحيد لله؟

3— الصحابة رضي الله عنهم أكمل الناس محبة له ﷺ بشهادة الخبر والواقع واختيار الله تعالى أمثالهم لصحبة نبيه. ومع كمال محبتهم لم يسوّغوا لأنفسهم إطراء النبي ﷺ ومدحه فوق منزلته التي شرفه الله بها، وهي العبودية والرسالة. كيف وقد نهى الله عما يقوم به هؤلاء الجهلة من الصوفية؛ قال تعالى: {قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَى} [الأنعام: 50] وغيرها مما هو في معناها.

4— لما حاول بعض حديثي عهد بالإسلام مدحه نهاهم p؛ كما ورد في البخاري عن ابن عباس ^{١٣} قال: قال رسول الله p على المنبر: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبدٌ فقولوا: عبد الله ورسوله»(1).

الإطراء: مجاوزة الحد في المدح، والذي هو سبيل من سبل الغلو فيه p. وحديث عبد الله بن الشخير لما قدم في وفد بني عامر فقالوا: يا رسول الله p أنت سيدنا فقال: «(السيد الله تبارك وتعالى)»، قلنا: وأفضلنا فضلاً وأعظمنا طولاً. فقال: «(يا أيها الناس قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم الشيطان، أنا محمد عبد الله ورسوله، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله Y)». رواه أبو داود بسند جيد، وما نهيه p إلا حماية لجناب التوحيد وخوفه من الشرك فيه كما حصل عند النصارى، بل وعند اليهود. ولذا في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما نزل برسول الله p الموت — طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتم بها كشفها فقال وهو كذلك: «(لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)» يحذر ما صنعوا، ولو لا ذلك لأبرز قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً.

هذا وقد تنوعت المناهي النبوية المتعلقة بالقبور تنوعاً يدل على حماية حمى التوحيد وسد الذرائع المفضية للشرك بالله من جهة القبور، وهي والله فتنة الناس في هذا الزمان، التي هي أعظم من تسلط الإعداء عليهم في بلادهم وأموالهم وأعراضهم، وأعظم منه فشو الربا والكبائر؛ فالشرك أعظم القبائح والذنوب. فمن المنهيات النبوية(2).

1— نهيه p عن البناء على القبور ورفعها. 2— ونهيه p عن الصلاة عندها.

3— ونهيه p عن الصلاة إليها. 4— ونهيه p عن رفعها وإشرافها عن الأرض.

5— ونهيه p عن إسراجها وإنارتها. 6— ونهيه p عن تخليقها وتزينها.

7— ونهيه p عن الكتابة عليها.

(1) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، باب قوله: {وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا} [مريم: 16]

(2) للعبد الفقير بحث "في المنهيات النبوية في القبور" وعدتها (15) نهياً اختصرتها هاهنا!.

- 8— ونهيه ρ الذبح والنذور لها لحديث صاحب إبل بوانة.
9— ونهيه ρ عن الكتابة عليها.
10— ونهيه ρ عن تجصيصها وبناء ها بالرخام والجبس.

* * *

الفصل الثالث

الغلو في باب صفات الله Y

يجدر القول ابتداءً أن الغلو في الصفات القدسية للباري جل شأنه إثباتاً وتنزيهاً ليست أول المسائل التي وقع فيها الغلو والخلاف، لكننا قد بيناها هنا لكونها من أهم مسائل الدين، ولاستمرار خطر أقوال الغلاة فيها إلى وقتنا الحاضر.

وأول من عرف عنه هذا النوع من الغلو هو الجعد بن درهم — معلم مروان بن محمد — والذي ضحى به خالد بن عبد الله القسري والي العراق

من قبل الأمويين لمقالته في خلق كلام الله Y ونفي خلق الله لفعل عبده سنة (118هـ).

كما قال ابن القيم:

ولأجل ذا ضحى بجعد خالد — قسريُّ يوم ذبائح القربان
إذ قال إبراهيم ليس خليله كلا ولا موسى الكليم
الداني

شكر الضحية كلُّ صاحب سنة لله درك من أخي قربان
وقد تلقى عن الجعد أقواله الجهم بن صفوان الترمذي (128هـ) أبو محرر
وبواسطته انتشرت أقوال الجعد ولكنها نسبت إليه. وقد قتله سلم بن أحوز
والي خراسان أيضاً.

وصفات الله تعالى عند الفرق بين طرفين ووسط:

— فقوم عطلوا الله I عن صفاته — وهم الغلاة في التنزيه.

— وقوم شبهوا الله بخلقه — وهم غالبية الإثبات زعموا!

— وقوم وسط بينهما نجوا مما زلت به عقول أولئك فأثبتوا لله صفاته
كما جاءت على ما يليق بجلاله وعظمته وعرفوا معانيه وأسندوا علم حقائقها
وكيفياتها إلى الله I، وإثباتهم للصفات لم يستلزم منه تشبيه الله وتمثيله بخلقه
اعتماداً على مبدأ قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ} [الشورى: 11]، وهم أهل الكتاب والسنة والجماعة تلامذة الصحابة
والتابعين ومن على نهجهم ساروا.

المبحث الأول: غالبية التنزيه:

وهم الذين أرادوا تنزيه الله تعالى عن مشابهته للمخلوقين فنفوا الصفات
الإلهية التي أثبتتها الله تعالى في كتابه، وأثبتتها له رسوله P في سنته.
فلما نفوها عطلوا ذات الباري عن الصفات فعبدوا إلهاً مجرداً عن
صفات، لا يسمع ولا يبصر ولا ينزل ولا يد له.
وهؤلاء هم الجهمية والمعتزلة بفرقها المشهورة (1).

(1) مصادر أقوال الجهمية والمعتزلة كتب المقالات والفرق خاصة مقالات الإسلاميين.
وأقوال المعتزلة تناولتها بواسطة كتابي القاضي عبد الجبار: "المغني في أبواب العدل
والتوحيد"، و"شرح الأصول الخمسة"، ولن أعزو لكل فرقة مصادر أقوالها اختصاراً؛ لأن
المراد هنا هو إعطاء الصورة عن أصول القوم وعقيدتهم ومواطن الغلو فيها فقط.

- فالجهمية نفوا عن الله صفاته وأسماءه وأثبتوا أنه حي، وأنه ليس شيئاً، وتوقفوا في إثبات أنه موجود أو أنه غير موجود؟
- والمعتزلة نفوا الصفات وأثبتوا أسماء مجردة عن المعاني فقالوا: عليم بلا علم، سميع بلا سمع، متكلم يخلق كلامه. . . . وما قولهم عن الجهمية ببعيد، لكنهم أرادوا التلقين والتدليس؛ ولذا اسم الجهمية يشملهم في القرنين الثاني والثالث.

أصل شبه المعطلة:

لما وردت صفات الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله μ حصل توافق في أصل المعنى اللغوي بينها وبين صفات المخلوقين وهو القدر المشترك، فطلبوا تنزيه الله تعالى (1) عما توهموه، من وجود المشابهة بينه وبين المخلوق — فدفعوا هذا بنفيهم للصفات وتأويلها وتحريفها.

مناقشتهم في أصل الشبه:

1 — لما كان أصل شبهتهم وجود التشابه اللغوي أي تشابه المفردة اللغوية بين صفات الله وصفات خلقه — دفعنا هذا التشابه بأخذ مدلولات نصوص الوحي جميعها. فقد دفع سبحانه التشابه بين الصفات نتيجة الاشتراك بالمعنى اللغوي لمفردة الكلمة، بنفيه وجود المشابهة له كما قال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: 11] وقال: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} [مريم: 65]، وقال: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص: 4].

فإذا تقرر عدم مماثلة المخلوقين لله في أي صفة من صفاته وأفعاله — ليس كمثله شيء — بنفيه المماثلة مطلقاً جملة و تفصيلاً، علم أن المعنى الذي يفهم من تلك الصفات الواردة في النصوص هو المعنى اللغوي الذي يعرفه العرب، ومن سمع تلك الآيات منهم. أما المعنى الحقيقي أو الكيفي لتلك الصفات فليس معلوماً ولا معقولاً لنفيه سبحانه المشابهة به من أي شيء، فكيف ننفي شيئاً لم نعقله أو نحدده؟ أما إثباته فهو إثبات لما عقلاه من معاني الصفات مع تفويض الكيفية إلى الله.

(1) هذا القول على سبيل التنزيل معهم على ما ادعوه، وإلا فالكيد للإسلام ومحاولة إفساده ظاهرة من بداية نشأة الغلاة. وهم لما تحاجوا مع النصارى واتهموهم بتشبيه المخلوق بالخالق أجابهم النصارى بأنكم تشبهون الخالق بالمخلوق في إثباتكم لله سمعاً وبصراً. . . فنفوها. وكذلك عند مناقشتهم لدليل الفلاسفة في قدم العالم ونقضه بالقول بحدوث العالم المسمى بدليل الأعراض في الأحداث ألزمهم الفلاسفة نفي صفات الله لئلا يكون محلاً للحوادث فنفوها.

فصفة الاستواء الواردة في مثل قوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: 5] المعنى اللغوي لمفردة الاستواء هو: العلو والارتفاع والاستقرار والصعود. حسب ما تتعدى به الكلمة، هذا معروف عند من سمع الآية من العرب، هكذا فهمها الصحابة، أن الله استوى على العرش أي علا وارتفع عليه، أما كيفية استوائه وارتفاعه عليه وحقيقة ذلك فلا يعلمونه ولا يعقلونه لأن العقل لا يمكن تصوره لعظمة الرب I، ولذا لما سئل عن ذلك الإمام مالك قال: ((الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه — أي عن كيفيته — بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً)).

2 — كما يُردّ على الجهمية والمعتزلة لما اتفقوا على إثبات إن الله حي؛ إذ يستحيل عقلاً أن يعبدوا رباً ليس حياً — لاحظ أنهم أثبتوا هذه الصفة لما دل عليها العقل وحده — يرد عليهم بأنه يلزمكم في إثبات حياة الله تشبيهاً بحياة المخلوقين — على منهجكم — لأننا لا نعرف حياة إلا كحياتهم: فلزمكم فيما نفيتم نظير ما لزمكم فيما أثبتتم(1)؛ فالقول في الصفات كالقول في الذات، كما أن القول في الصفات في بعضها الآخر.

ومفهوم آية الشورى أن الله I نفي مشابهة أحد له نفيّاً مطلقاً مجملاً عاماً، وأثبت مفصلاً أنه سميع بصير. فالآية تدل على أن الله سميع بصير لا كسمعكم ولا كبصركم، أي لا كسمع أحد من المخلوقين أو بصر أحد منهم، وإنما سبحانه سميع بصير بسمع وبصر يليقان بجلاله وعظمته وكبريائه، كما يليقان بقداسة ذاته. فقطع الاستشراف أو النظر أو الطمع إلى تصور المشابهة أو المماثلة، فضلاً عن وقوعها وحصولها: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص: 1-4]

المبحث الثاني: غالية الإثبات:

وهم الذين جاوزوا الحد الشرعي المعتدل في إثبات صفات الله تعالى فقالوا بمشابهة ومماثلة صفات الله أو ذاته لخلقه.

وهؤلاء هم المشبهة والمجسمة ومن غلاتهم المشهورين:

* البيانية — أتباع بيان بن سمعان التميمي الرافضي الذي قتله خالد القسري.

(1) قرر هذا الإلزام على الجهمية والمعتزلة وأشباههم — تقي الدين بن تيمية في "التدمرية" وفي فصل الاعتقاد من مجموع فتاويه. وذكر له شارح الطحاوية أمثلة في شرحه على الطحاوية. فالله يهب فضله لمن يشاء. وهي قاعدة عظيمة في الرد على كل من عطل صفات الله.

- * وأتباع هشام بن الحكم الرافضي (119هـ) وأتباع هشام بن سالم الجواليقي الرافضي وهما أوائل المشبهة في المقالات الإسلامية.
- * والمغيرية — أصحاب المغيرة بن سعيد العجلي والذي حرقه خالد القسري (119هـ) وكل هؤلاء من غلاة الرافضة.
- * والكرامية أتباع محمد بن كرام السجستاني (255هـ).

شبه أهل التشبيه:

((فأصل دعواهم بناءً على أنهم يشبهون الخالق بالمخلوق وينسبون إلى الله مالا يليق بجلاله وكبريائه كالشعر والظفر واللحم. . . والنزول والصعود المخلوقين وغير ذلك، ويجعلون ذاته محلاً للحوادث وأمثال ذلك مما لا يليق به)) (1) تقدس الله وتعالى سبحانه علواً كبيراً، مع أن الله له نزول وصعود (علو) غير مخلوق يليقان بعظم ذاته وجلال صفاته.

مناقشتهم في أصل الشبه:

تتمة قول صاحب الفرق المفترقة: ((الجواب: نقول: قولهم فاسد؛ لأن الله تعالى بيّن في كتابه أن لا مثل له ولا شبيه، حيث قال عز من قائل: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: 11] الكاف صلة في قول المفسرين، ومعناه ليس مثله شيء. . . الآية حجة على المشبهة والمعطلة جميعاً. لأن أول الآية نفى التشبيه وآخرها إثبات الصفات وهو نفى التعطيل فبطل قول الفريقين)) اهـ.

ولأن الرسول p وأصحابه رضوان الله عليه أكمل الناس عقولاً وأصفاهم قريحة وأفضلهم علماً ولم يفهموا هذا الفهم السقيم التشبيهي من النصوص المثبتة لله الصفات. ولو كانوا فهموه — تنزلاً — كفهم أهل التشبيه لنقل إلينا لأنه من أصول الدين وقواعد التوحيد، كيف لا وقد نقل إلينا ما دونه بكثير من دقائق المسائل. . . فنعوذ بالله من الزيغ والضلال، بعد الهداية والرشاد. فإن الشبه اللغوي، أو المتواطئ لغة بين صفات الله ومخلوقيه لا يدل أبداً على مطلق المشابهة! هذا متصور فيما بين الخلق من صفات، لأن إرادة الإنسان غير إرادة الجماد، أيضاً مشي الإنسان غير مشي الزواحف

(1) نقل بتصريف من كتاب "الفرق المفترقة" ص 74.

من الدواب، وهكذا كثير من الصفات. فكيف بين صفات الخالق ومخلوقيه؟
لا شك أن المفارقة متحققة.

* تنمة:

أهل التعطيل، والنفاة يلمزون في أهل السنة بأنهم مشبهة ممثلة وهذا القول
يحتمل أمرين:

1 — أنهم يريدون بذلك من قال بالتشبيه من جملة علماء أهل السنة
كمقاتل بن سليمان وداود الجواربي، ومن كان على نهجهم ممن انتسبوا إلى
الحديث وروايته.

فربما نوافق هؤلاء على أنهم مشبهة خالفوا منهج السلف في صفات الله
وإن انتسبوا إلى أهل الحديث النبوي. فالمعصوم عندنا من عصمه الله
والقلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيفما شاء. وليس كل من
انتسب إلى أهل الكتاب والسنة وكان ذا فضل وبصيرة يكون كما ادعاه،
فالعبرة بمدى موافقته لمنهج أهل السنة وعقيدتهم، والخطأ مردود على قائله
أيًا كان.

2 — أو أنهم يريدون بذلك أهل الكتاب والسنة والجماعة من الصحابة
ومن سار على دربهم، الذين أثبتوا الصفات والأسماء لله بأن أدركوا معاني
مفرداتها العربية وفوضوا حقائقها وكيفياتها كما درجوا على قولهم: كيف
مجهول، أو غير معقول.

فإن قصدوا هؤلاء فقد غلطوا غلطاً ظاهراً واضطربت عندهم المفاهيم
وانعكست المصطلحات، لأنهم والحالة هذه لم يفهموا كلام السلف ولم
يعرفوه (1).

فهل يسمى المثبت للصفات مشبهاً ممثلاً؟ بل هؤلاء هم المثبتة ضد أهل
النفي والتعطيل، وليسوا مشبهة لأنهم لا يزالون يقررون قولاً وعقيدة بأن الله
ليس كمثله شيء. وتطبيقهم هذا المنهج على أسماء الله وصفاته يوضح هذه
الركيزة، لأن الإثبات عندهم بلا تشبيه ولا تكييف، وتنزيه الله عندهم بلا
تعطيل ولا تحريف.

(1) والواقع أن المتكلمين من المعطلة — بالتتابع — لا يعرفون قول السلف حق
المعرفة، ولا يدرونه ولا يحفظونه.
ولذا إذا ذكروا قولاً في كتبهم ونسبوه للسلف الصالح أهل السنة والجماعة، كان هذا
القول المنسوب إليهم
مخالفاً لقول السلف. وإنما هو على أحسن أحواله لازم قول السلف عند هؤلاء
المتكلمين!

وهذا ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في غير ما مناسبة.

فإذا جاء هذا اللمز لأهل السنة والجماعة — أتباع السلف الصالح — بأنهم مجسمة أو مشبهة فهو من غلط وجهل في معرفة حقيقة مذهبهم، أو فهم لمعتقدهم حق الفهم علماً وإحكاماً وسلامة. وأيضاً هذا النبز هو تهمة تشنيع وتلفيق من أولئك لأهل الحق والحديث للترهيب منهم، وللتواطؤ في الصرف عن مذهبهم وأقوالهم. فهو شعار أهل الأهواء والبدع على تنوع قاربهم وتضاد بدعهم وانحرافاتهم: رافضة وجهمية وصوفيةً قبورية ومعتزلة ومتكلمية في قذع أهل السنة والجماعة، أتباع السلف الصالح، تحذيراً منهم وذماً لهم، وصرفاً للعوام عن مذهبهم. . . الخ.

ولا يروج ذلك ولا ينطلي إلى على الجهال والعوام وأحزابهم والـ — لحق منصور، مؤيد — مع وقوع البلاء — فلا تعجب لذا الهذيان كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وغيره قوله p: ((لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله)).

* * *

الفصل الرابع

الغلو في القضاء والقدر

القدر سرُّ الله في خلقه، والبحث فيه بحث في بحر عميق مظلم، وحيرة عقول و أفهام إلا من سلمه الله تعالى، والجدل فيه على غير هدى خطره عظيم يورث الضلال والبعد عن الفطرة السليمة، كما سيورث الشك والشبهة.

* وللقدر مرتبتان متضمنتان أمرين — هما:

1 — الكتابة: فكل ما قدره الله إلى يوم القيامة فهو مكتوب، كما ورد في حديث عبادة بن الصامت لما وصى ابنه قائلاً:

« يا بني إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك. سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب. قال: ربّ وما ذا أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة وحتى قيام الساعة)) يا بني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من مات على غير هذا فليس مني)) رواه أبو داود والترمذي وقال أحمد: حديث غريب من هذه الوجه (1)

فهذه المرتبة — أي الكتابة — متضمنة علم الله تعالى بما كتب — عقلاً و شرعاً — قال الله تعالى: { أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ } [الحج: 70].

2 — المشيئة والإرادة: فلا يقع شيء في فعل الله وخلقه إلا بأمره و مشيئته قال تعالى { وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا } [الإنسان: 30] ولا شك أن مخلوقاته تحت مشيئته.

فتضمنت هذه المرتبة الخلق — فلما كان العباد فاعلين أفعالاً حقيقة لهم والله تعالى خالقهم، كان خالقاً لأفعالهم بهذا الاعتبار { اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ } [الزمر: 62]، { وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا } [الفرقان: 2]، فكل مُقدر مخلوق.

قال الآجري في الشريعة ص 149 لما سألته سائل عن مذهبه في القدر: « إنا ننصح السائل ونعلمه أنه لا يحسن بالمسلمين التنقيير والبحث عن القدر، لأن القدر سرُّ الله ﷻ، بل الإيمان بما جرت به المقادير من خير وشر واجب على العباد » اهـ.

(1) أبو داود في كتاب السنة — باب القدر، والترمذي في كتاب القدر باب 17 (قدر الله المقادير قبل أن يخلق السموات والأرض)، ورواه ابن أبي عاصم في السنة رقم 102-108، وقال الألباني: حديث صحيح.

وقال صديق حسن خان في قطف الثمر ص 91:
 « فالتقدير ظاهره وباطنه، ومحبو به ومكروهه، وحسنه وسيئه، وقُله وكثره،
 وأوله وآخره من الله ﷻ، قضاءً قضاءً على عباده، وقدرٌ قدره عليهم، لا يعد
 واحد منهم مشيئة الله، ولا يجاوز قضاءه، بل كلهم سائرون إلى ما خلقهم له،
 واقعون فيما قدر عليهم وهو عدلٌ منه جل ربنا وعز » اهـ.
 ذكرت هذا تقعيداً لأهمية المسألة، ولكثرة الاضطراب فيها، فالناس في
 هذا الباب بين طرفين وهما غلاة نفي فعل العبد وغلاة إثباته، ووسط وهم
 أهل السنة.

المبحث الأول: الغلاة في نفي فعل العبد وإرادته:

قال به الجعد بن درهم وأخذه عنه تلميذه جهم بن صفوان السمرقندي
 الترمذي فصار رأياً للجهمية وعُرفوا في هذا الباب بالجبرية(1).
 وهو قول الشيعية من المعلوماتية والخازمية. من الخوارج من طائفة
 العجاردة(2).

لأنهم قالوا: ليس للإنسان حرية؛ لا اختيار ولا قدرة ولا إرادة بل هو
 كورق في مهب الريح، وميت بين يدي مغسلة، وكرجل مكفوف الأيدي
 والأرجل رمي في بحر وأمر بالسباحة ولا يبتل بالماء.
 وأن نسبة الأفعال إلى الإنسان كنسبتها إلى الجمادات: كجري الماء وجري
 الدم في العروق ودوران الرحي، وطلوع الشمس هذه نسبة مجاز؛ لأن الله
 هو الذي خلق فيها هذا الفعل، فالإنسان عندهم مجبورٌ في كل ما يفعله —
 ليس له إرادة بل هو مسير مطلقاً.
 وقال بهذا القول بعض المتصوفة — كما حكاه ابن تيمية في الحسنة
 والسيئة ص 108: «أنهم يوافقون جهماً — يعني المتصوفة — في مسائل
 القدر والقضاء وإن كانوا منكرين له في مسائل الصفات» اهـ.

المبحث الثاني: أصل شبهة الجبرية:

منها النصوص الواردة في إثبات أن الله خالق كل شيء والعبد فعله من
 مخلوقاته. قال تعالى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

(1) في تطور قولهم في القدر إلى الجبر — انظر كتاب "القضاء والقدر في الإسلام"
 145-129/2.

(2) انظرها في "المقالات" للأشعري ص 178 وما بعدها، والعجاردة نسبة إلى عبد
 الكريم ابن عجرد. و"الاعتقادات" للرازي ص 51.

وَكَيْلٌ} [الزمر: 62] وقوله: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ} [الرعد: 16] ونحوها. فأفعال العباد واختياراتهم شيء فهي مخلوقة والله خالقها — فعليه لا قدرة ولا اختيار للعباد فيكونون مجبورين.
مناقشة هذه الشبهة: من وجوه:

1 — نعم كل ما في الوجود هو مخلوق لله تعالى فالله خالقه وصانعه وموجده.

2 — إرادة العباد واختياراتهم مخلوقة لله باعتبار أنها صادرة من مخلوقات الله ولكونها داخلية في قدرة الله ومشيئته فلا يفعل العبد فعلاً خارجاً عن إرادة الله — ذلك لقدرة الله البالغة وإرادته الشاملة سبحانه.

3 — الآية لا تنفي حقيقة فعل العبد وتصرفاته واختياره، لكن فعل العبد غير مستقل عن قدرة الله وقدره، بل داخل فيها. بل ما تدل عليه الآية هو أن كل شيء مخلوق من مخلوقات الله، ونقول نحن: الأفعال للعبد كذلك لا نخرجها من مخلوقات الله. فالإنسان حر مخير بإرادته لكنه لا يخرج عن إرادة الله ومشيئته.

4 — الحس والواقع يُحيلان كون العبد مجبوراً على فعلهم. وذلك بأن لو قيل لأحد اقذف نفسك في النار، أو كان في داره حريق فلن تجده مكتوف الأيدي يقول: لو أراد الله في الحريق فسأحترق، بل تراه يسعى فطرةً وجبلةً لإنقاذ نفسه ومن تحت يده، وهذا لا يقول به عاقل أبداً.
5 — يلزم من هذا القول الفاسد — قول الجبرية — أن يوصف الله بالظلم والطغيان تعالى الله عن ذلك و تكرم.

وذلك أن الله — على قولهم — لما أجبر العبد على فعل معين كالسكر والكفر مثلاً — بأن ارتكب العبد ذلك مجبوراً على قولهم — والعبد عندهم لا قدرة له ولا اختيار، فإن عذبه لكفره يكون قد ظلمه لأنه قدر عليه إرادة الشرك والكفر فكيف يقدر عليه ويجبره على فعل ثم يعاقبه عليه؟ ولكن الله سبحانه وتعالى لم يجبره بل ترك له الاختيار بعد أن بين مآل الكافر وحكمه ومصيره، والمؤمن، وترك له الاختيار فيكون العبد متحملاً جرم نفسه وإحسانها والله سبحانه منزّه عن الظلم، قال تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} [فصلت: 46] وقوله في غير ما آية: {وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ} [آل عمران: 117]، والظلم صفة نقص في البشرية فالله I منزّه عنها بطريق الأولى. فهل يعقل أن فعل المعصية والطاعة من العبد، كحركة قلبه ونبض عرقه؟!

6— أيضاً يلزم أنه ليس لله حكمة ولا تدبير في خلق الناس وتطليقهم إذا كانوا مجبورين على ما يفعلون، فلم خلقهم ولم أوجدتهم؟ ، بل يكون ذلك عبثاً وسوء تصرف يتنزه الله عنه ويتعالى علواً كبيراً.

قال تعالى: {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ} [المؤمنون: 115]، وقال: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} * مَا أَرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أَرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ * إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} [الذاريات: 56-58].

وفي الحقيقة فإن مذهب الجبرية الجهمية نفي الحكمة في مرادات الله ومشيبته.

وسأذكر بعد قول القدرية نماذج من مناظرات تدل على فساد قولهم وتهافتها وسقوطها أمام العقول السليمة.

المبحث الثالث: الغلو في إثبات فعل العبد وإرادته:

أي استقلال قدرة العبد وإرادته عن إرادة الله وقدرته، تعالى الله عما يشركون.

وهم القدرية؛ لأنهم أثبتوا قدرة للعبد مخالفة لقدرة الله فسموا القدرية، وقيل لنفيهم قدرة الله وإرادته في أفعال عباده، والأول أظهر.

وقال بهذه المقولة معبد بن خالد الجهني (80هـ) والذي أخذها عن رجل من النصارى اسمه سوسن — كما قال الأوزاعي. ، وأخذ المقولة عن معبد غيلان بن مسلم الدمشقي (105هـ) ثم قالت بها المعتزلة.

وهو قول الحمزية — أتباع حمزة بن أكر ك — والميمونية من الخوارج، وقول الكرامية أتباع محمد ابن كُرَّام الزاهد — من المرجئة.

وقولهم: إن العبد يخلق فعل نفسه ويختار بإرادته ومشيبته ثم يوجد الفعل بنفسه وقدرته وحدها. والله مع علمه بذا من عبده ليس له صنع ولا تقدير ولا تدخل ولا تغيير في إرادة عبده(1).

فقال معبد الجهني وغلاة القدرية: لا قدر وأن الأمر أنف(2) لم يسبق بإرادة ولا تقدير ولا علم من الله تعالى وإنما يعلم به الله بعد وقوعه.

(1) انظر قولهم هذا في: "المغني وأبواب العدل والتوحيد" 3/8 وما بعدها، و"شرح الأصول الخمسة" ص 323، 431، و"المقالات" 238/1، 298-299، و"دراسات العقائد والفرق" 267-269، و"القضاء والقدر" في ضوء الكتاب والسنة، وأقوال الناس فيه.

(2) كما في قصة يحيى بن يعمر وعبد الرحمن الحميدي لما قدما على ابن عمر، في مسلم — كتاب الإيمان — باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان رقم 1.

• فالفرق بين قول عامة القدرية وغلاتهم: هو في نفي علم الله بفعل العبد قبل وقوعه منه أو بعده أو بالتقريب؛ فإن غلاة القدرية ينفون مراتب القدر الأربع جميعها:

- 1— علم الله السابق بكل شيء قبل وقوعه.
- 2— وكتابته.
- 3— وإرادته ومشيئته له.
- 4— وخلق الله له بينما عامة القدرية ينفون المرتبتين الأخيرتين الثالثة والرابعة فقط.

المبحث الرابع: أصل شبه القوم:

هو لازم قول الجبرية الذي فروا منه، فقالوا: لو أننا وصفنا الله بالفعل والقدرة والإرادة وقلنا: يريد الكفر والشرك والفسوق من عبده — ولو كان العبد هو الفاعل حقيقة والله أراد ذلك — للزم منه إتيان فعل الله للقبيح وإرادته وهو الكفر والشرك والفسوق. وأن الله ظلم عباده إذا يقول: {وَمَا أُوَاهُمْ جَهَنَّمَ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} [التوبة: 95] فلو عاقبهم بما كتبه عليهم لكان ظالماً لهم (تعالى الله عن قولهم وفهمهم علواً كبيراً) فلا بد أن نجعل العبد خالقاً لفعله مريداً لذلك بدون تعلقه بإرادة الله وخلق.

مناقشة هذه الشبهة: من وجوه:

1— إذا كان العبد من مخلوقات الله — قطعاً — وفعله وإرادته من خلقه فلماذا خرج عن مخلوقات الله وهو الموجد لها. فאלله خلقه، وما خلق وكسب.

2— ضلال الناس — المتكلمين في القدر — في الفرق بين إرادة الله لحصول الشيء وبين محبته ورضاه به. فليس كل ما يريد الله يرضاه ويحبه؛ فالكفر يريد به الله كوناً وقدرراً لكنه لا يحبه شرعاً ودينياً. وهو الفرق بين الإرادتين الكونية والدينية.

والفرق بينهما أن الله من كمال علمه بما كان ويكون، علم كيف كل ما سيكون ويجري إلى يوم القيامة قبل خلقه العالم والسماوات والأرض — هذه الإرادة الكونية والقدرية.

أما الإرادة الشرعية الدينية التي يرضاهها لعباده في فعل العبد ما يحب الله ويرضاه وإطاعة أوامره واتباع هديه ورسله. . . . من غير حاجة الله إلى ذلك حاجة مضطر أو غاصب فالله ترك لعبده حرية الاختيار بين الحسن والقبيح، والخير والشر. وقد سبق في علمه وقدرته أن العبد سيختار ما يختار وبإرادة العبد {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [التكوير: 29]. وذا من كمال علم الله وإرادته وإحاطته سبحانه بكل شيء دق أم كبر.

3 — جعل للعبد إرادة وقدرة مستقلة يخلق بها فعله من غير أن يريد الله ذلك أو يخلقه فيه مشابهة للمجوس الذين يجعلون النور إلهاً للخير خالقاً له، والظلمة إلهاً للشر خالقة له. فكل عبد على حد قولهم يكون خالقاً ما لا يريد الله أو يخلقه. وهذا معنى قول النبي p: «**القدرية مجوس هذه الأمة**» رواه أبو داود والحاكم وغيرهم (1). حيث جعلوا العباد خالقين لأفعالهم مع الله الخالق الواحد القهار. بل هم شر من المجوس في هذا، باعتبار أن المجوس الثنوية جعلوا خالقين، وهؤلاء القدرية اعتقدوا خالقين كثيرين مع الله عزوجل.

4 — ظلم الله لعبده ممتنع لأن الله جعل لعبده إرادته واختياره، ولم يؤثر فيها — كما ستأتي مناظرة المجوس للقدرية — يدل لذلك أن العبد لا يدري ما قدره الله له. فلهذا يفعل كل ما يفعل بمحض اختياره هو؛ فهو إن أراد النكاح لا يقعد في بيته ويعلق الأمر على إرادة الله ويقول إن أراد الله تزويجي تزوجت، بل تجده يفعل السبب من بحث وخطبة. وهذا فعله بمحض اختياره، ولكن من جهة ثانية فعله هذا سبق به علم الله قبل خلق السموات والأرض وكان به إرادته الكونية القدرية العامة — ولا تضاد بين الجهتين، بل هما منفكتان —، وهو من كمال علمه وقدرته التي أحاطت بكل شيء، ولا تأثير لما سبق في علم الله وكتابته وتقديره على محض اختيار العبد وإرادته.

5 — قوله تعالى: {جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} [التوبة: 95] لا خلاف فيه، فالله يجازي كلاً بما كسب وعمل ولا تعارض مع قدرته وإرادته وهو ما قررنا من أن للعبد إرادة واختيار يعرف الحق ويختاره، بمحض إرادته وهو مع ذلك سابق في علم الله وإرادته. فلا حجة ولا دلالة فيها على أن الله يجازي عباده بما قدره عليهم وأجبرهم عليه. لأن العبد إن فعل الخير فإنه يفعله من اختياره هو ورغبته إليه، وكذا فعله للشر.

6 — يلزم على قول القدرية أنه يقع في ملك الله وخلق، ما لا يريده ولا يقدره، وعند غلاتهم أيضاً ما لا يعلمه؟ وهذا وصف لله بالنقص، وهو مما يُقبح المذهب ويرديه.

إذاً سبب خطأ القدرية والجبرية اعتقاد الترادف بين ما يريده الله، وما يرضاه ويحبه، فانطلقوا من هذا لينزهوا الله عن إرادة الشر وظلم العباد.

(1) رواه أبو داود — كتاب السنة باب لزوم السنة رقم 4691 — والحاكم في مستدركه 85، واللالكائي رقم 1150-1155، والأجري في الشريعة ص 190 وابن أبي عاصم في السنة.

فقائل بالجبر وقائل بنفي قدرة الله على فعل عبده. هذا مع إحسان الظن والحق ما قلناه، من أن ما يريده الله إرادة عامة لا يستلزم محبته له ورضاه به. وعلى كل فكل دليل صحيح يقيمه كل من الجبري والقدري يدل على فساد قول الآخر.

فأدلتهما — الجبرية والقدرية — تتكافئان ثم تتساقطان، فلا يبقى عندئذٍ إلا القول المتوسط بينهما: قول أهل السنة والجماعة، وهو الذي تجتمع عليه الأدلة ولا تفترق، وتتوافق ولا تتخالف.

المبحث الخامس: نماذج من المناظرات حول قول القدرية:

حكى القاضي علي بن أبي العز في شرح الطحاوية هذه المناظرة ص 250 قال: «وقف أعرابي على حلقة فيها عمرو بن عبيد — المعتزلي — فقال: يا هؤلاء إن ناقتي سرقت فادعوا الله أن يردها علي. فقال عمرو بن عبيد: اللهم إنك لم ترد أن تسرق ناقته فسرقت فاردها عليه. فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك. قال: ولم؟ قال: أخاف كما أراد ألا تسرق فسرقت، أن يريد ردها فلا ترد» اهـ.

• قال ص 250 أيضاً:

«روى عمرو بن الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصحبنا فيها قدري ومجوسي، فقال القدري للمجوسي: أسلم! قال المجوسي: حتى يريد الله. فقال القدري: إن الله يريد ولكن الشيطان لا يريد! قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان فكان ما أراد الشيطان، هذا شيطان قوي. وفي رواية: فأنا مع أقوامهما» اهـ. فتأمل كيف أوقفه لضعف منهجه، وركاكة معتقده!

• وفي حاشية شرح الطحاوية رقم 246:

«دخل عبد الجبار الهمذاني على صاحب بن عباد وعنده أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي فلما رآه عبد الجبار قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء!»

فقال أبو إسحاق: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء. فقال عبد الجبار أيشاء ربنا أن يُعصى؟ فقال الإسفراييني: أيعصى ربنا قهراً؟ فقال عبد الجبار: أرايت إن منعني الهدى، وقضى عليّ الردى أحسن إليّ، أم أساء؟ فقال الإسفراييني: إن منعك ما هو لك فقد أساء وإن منعك ما هو له فهو يختص برحمته من يشاء. قال: فبهت القاضي عبد الجبار.

• وحكى أبو بكر بن القيم في شفاء العليل مناظرتين:

إحداهما: بين قدري وسني — كأنه حاكها بنفسه في الباب العشرين، وهي طويلة.

الثانية: بين جبري وسني في مجلس مذاكرة في الباب التاسع عشر، وهي نحو التي تليها.

• تنبيه:

يتضمن قول غلاة القدرية «معبد الجهني وأتباعه» إنكار علم الله بفعل عبده إلا بعد وقوعه وهذا يتضمن إنكار مراتب القدر الأربعة. فمن أنكر علم الله لزمه إنكار كتابته للمقادير، ثم إرادته لها، ثم خلقه إياها؛ فكيف يخلق ويريد ويكتب ما لا يعلم؛ فهؤلاء يكفرون إجماعاً. وقول عامة القدرية يتضمن نفي الإرادة والخلق، وهؤلاء في كفرهم نزاع بين العلماء!.

* * *

الفصل الخامس

الغلو في الصحابة وآل البيت حباً وبغضاً

وهذا النوع كان من الممكن إدراجه تحت مبحث الغلو في ذات الأشخاص لكنني أفردته لأهميته؛ إذ هو أول فتنة حقيقية وقعت في آخر عصر الصحابة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، ومن هذا الباب دخل الرافضة بدعوى محبة آل البيت، ومن نتائجها بغض الصحابة عندهم بل تكفيرهم وتنقصهم. والذي أفرطوا في حب بعض الصحابة وتجاوزوا الحد الشرعي المعتدل فيهم، هم الرافضة والإسماعيلية والباطنية، وفرقهم، حيث كان حبهم لعلّي وآل بيته وقليل من أصحاب النبي ﷺ ومقابل المفرطون في عليّ بن أبي طالب، وجُد الخوارج الذين يكفرون الصحابة بعد الجمل بمن فيهم عليّ وكبار صحابة النبي ﷺ وزوجاته، وهم النواصب.

المبحث الأول: الغلاة في حب علي بن أبي طالب وآل بيته:

وأقصد بهم الذين قالوا فيهم ما ليس فيهم: من عصمة ووصاية ونبوة بل ودعوى الإلهية.

وهؤلاء هم: السبئية، والمغيرية، والخطابية، والشريعية، والبيانية، والكيسانية.

والإمامية الانثا عشرية، الذي قالوا بعصمة الأئمة الاثني عشر وهم:

1— علي بن أبي طالب. 2— الحسن. 3— الحسين.

4— زين العابدين. 5— محمد الباقر. 6— جعفر الصادق.

- 7— موسى الكاظم. 8— علي الرضا. 9— محمد الجواد.
 10— علي الهادي. 11— الحسن العسكري.
 12— محمد بن الحسن العسكري صاحب السرداب المتوفى سنة (260هـ) على خلاف.

والإمامية فرق كثيرة يجمعهم القول بعصمة الأئمة — من آل علي — ولكن اختلفوا بعد محمد الباقر فيهم، وستكون محل المناقشة والعرض، لقربها من الواقع وكثرتهم في هذا الزمان، ولأنهم يحاولون الاستدلال لآرائهم من القرآن.

فقد اجتمعوا (1) على أن النبي ﷺ نصَّ على خلافة عليّ بن أبي طالب باسمه وأظهر ذلك وأعلنه.

ولما كانت الإمامة لا تكون إلا لأفضل الناس — وهو عليّ عندهم — ولا تكون إلا بنص، لزم أن تكون الإمامة عندهم عصمة؛ لأنه يترتب عليها تفويض الأحكام إلى الإمام ولو خالفت نصوص التنزيل، والإمامة تكون بنص حيث نص الرسول ﷺ لعليّ، وعليّ للحسن، وهكذا إلى الأئمة الاثني عشر.

الرد عليهم في أصل قولهم:

بقولهم أن النبي ﷺ نصَّ على خلافة عليّ باسمه وأعلن ذلك، فرد هذا من وجوه:

1— أين نصه ﷺ لعليّ؟ ومن نقله، وأين مصدره المنقول بالأسانيد المقبولة المتصلة، والمتحمّل بالصيغ القوية الواضحة لا بالرؤي والمنامات والتخيلات والأمانى... والمؤدّة بها؟!

2— هذا لم يوجد ولم يقل به أحد غيركم؛ لأنه لو وجد مثل هذا النص القاطع لما ساغ لجمهور الصحابة الاختلاف يوم السقيفة... ولما خفي عليهم أو على بعضهم، فضلاً عن عليّ ﷺ أجمعين.

3— عليّ بن أبي طالب بايع الصديق ثم الفاروق ثم ذا النورين. ولو كان يعلم أنه منصوص بإمامته علانية فلا يخلو موقفه من حالتين:

أ — أن يكون علم به ولم يعمل بهذا التنصيب، بل رده — وهذا مستحيل من أمثاله رضي الله عنه، خاصة في هذا الأمر المهم وهو الإمامة، بل هذا لا يجوز منه، ولو وقع لكان كبيرة في حقه رضي الله عنه!

ب — أو يكون لم يعلم به، فأين ظهوره وعلانيته؟ مع عظم أمر الإمامة، وكيف يُنص على إمامته صريحاً ثم هو لا يعلم بذلك؟ وأين يكون علم بالنص

(1) نقل الإجماع عنهم أبو الحسن الأشعري في "المقالات" 89/1.

ووروده، ولم يعمل، أو لم يدعُ الصحابة إلى بيعته وإظهاره نص النبي ﷺ هذا مع أنه قد بايع ثلاثة قبله. فإذا علم هذا وعلم خصوصية الرافضة بنقل هذا النص دل على كذبه وبطلانه، وأنه أضعف من عرضه على موازين الرد والقبول، والجرح والتعديل.

4— لو كان بايع خوفاً وجبناً لمن سبقه — وحاشاه ذلك — فلماذا لما استمالت إليه الإمامة وبايعه المسلمون لم يبين هذا النص الظاهر، ويقتص من الذين منعوه البيعة وخرجوا عن أمره بمبايعة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان أجمعين، أو يعزروهم؟! ٣

فلما لم يكن ذلك، دل على أنه ليس معصوماً منصوباً عليه، وعليه فليس معكم في التنصيب على إمامته وعصمته ثم وصايته لمن بعده من أبنائه، فلماذا خصصتم بعض أبنائه دون بعض، ومحمد بن الحنفية لم تجعلوه إماماً معصوماً وهو من أبنائه، ومن آل بيته قطعاً؟، أو لجعفر بن أبي طالب أخيه وهو من آل البيت كذلك، وكذا غيرهما. كل هذا يبين فساد قولكم وضعف أصوله وتفاهته.

• خلاصة:

الغلاة في الصحابة هم الذين غلوا في علي وآل بيته وسلمان الفارسي، كما هو عند النصيرية وسائر الرافضة غلاة وعامة.

المبحث الثاني: الغلاة في بغض الصحابة وتكفيرهم:

كل من غلا في آل البيت تواتروا على بغض الصحابة ٣ واتهامهم بالخيانة والضلال؛ بل الكفر والشرك بعد رسول الله ﷺ سوى نفر قليل لا يتجاوزون العشرة، منهم: المقداد بن عمرو و أبو ذر الغفاري وعمار بن ياسر وسلمان الفارسي.

* ممن صرحوا علانية بكفر الصحابة كلهم حتى علي: الكاملية (1) أتباع أبي كامل من غلاة الروافض، فكفروا الصحابة لأنهم لم يبايعوا علياً بعد موت النبي ﷺ، وكفروا علياً لأنه لم يطلب حقه بالخلافة ولم يطلب قتال من خالفه كما قاتل أصحاب الجمل و صفين.

* ومن الغلاة في هذا الباب: النصيرية؛ حيث يسبون فاطمة وحسناً وحسيناً ويحبون عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي؛ لأنه خلص روح الإله من التراب.

(1) انظر: "المقالات" للأشعري 88/1، و"الملل والنحل" 174/1، و"اللوامع" للسفاريني 81/1، و"الاعتقادات" للفخر الرازي 75، و"الفرق بين الفرق" 54.

* ومن الغلاة من الخوارج: الحرورية: أول من خرج من الخوارج وذهبوا إلى حروراء، والأزارقة — نسبة إلى نافع الأزرق —، وغيرهم، حيث حكى أصحاب الفرق والمقاتلات أنهم متفقون في كفر عثمان وعليّ وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعائشة أم المؤمنين، والحكمين أبي موسى الأشعري و عمرو بن العاص ١٣، وكل من رضي بالتحكيم من الصحابة وغيرهم، أو من صوّب إحدى الفرقتين، وأصحاب الجمل من الصحابة وغيرهم.

ويترضون عن الشيخين الصديق وعمر ١٣ أجمعين.

* ومن عجيب ما رأيت قول البكرية — أتباع بكر بن زياد البهلي — من الخوارج، بأن طلحة و الزبير كافران، لكنهما من أهل الجنة لأنهما من أهل بدر، ومن شهد بدرًا مع النبي ﷺ فهو من أهل الجنة عندهم وإن كان كافراً! ! ، فكيف يكون كافراً ومخلداً في جنات النعيم؟ ، سبحانك هذا بهتان عظيم.

المبحث الثالث: أصل شبهة الخوارج:

ذكرتهم بالذات لأنهم من أكثر الطوائف تكفيراً للصحابة، وأكثر منهم تكفيراً للصحابة الرافضة، وإن كانوا لا يفترقون إلا في: — الخوارج يترضون عن الشيخين ومن مات قبل الفتنة ويسبون علياً وعماراً وكل الصحابة بعدها. — أما الرافضة فيسبون الصحابة جميعاً إلا علياً ونفراً قليل، سبق ذكرهم.

* وشبهتهم تقوم على أن علياً حكم الحكمين في أمر الخلافة وفض النزاع مع الشاميين. وقد حكّموا الرجال من دون الله، والله يقول: { إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ } [يوسف: 40]، فكفروا بذلك كل من رضي بحكم الحكمين أو صوّب إحدى الطائفتين.

الرد على هذه الشبهة: من وجوه:

1 — عليّ بن أبي طالب لم يُحكّم الرجال ليحكموا بغير ما أنزل الله، بل بما يوافق حكم الله من الإصلاح بين المتخاصمين.

2 — تحكيم الرجال — خاصة في الإصلاح — ورد في القرآن استحبابه كما في قوله تعالى: { وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا } [النساء: 35].

فندب الله إلى الحكمين المصلحين عند النزاع بين الزوجين، فكيف بالنزاع بين المسلمين! ، لا شك أن هذا ألزم، لعظم خطره وكبير أثره على الإسلام

وأهله. والله يقول: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ} [الحجرات: 10].

3 — أنتم تجيزون الصلح مع الكفار من يهود ونصارى، فجوازه مع المؤمنين أولى! فهم أحق بهذه المزية من غيرهم، وإلا فالكفر ملة واحدة؛ فلا يجب أن تفرقوا بين ملة وأخرى من باب الإنصاف والعدل! فلم جوزتموه مع الكفر، وحرمتموه مع المسلمين.

بل واقع الخوارج وسماهم هو قتال المؤمنين وإشهار السيوف في وجوههم، كما في روايات حديث ذي الخويصرة التميمي الطويل، في الصحيحين وغيرهما.

4 — هذا التحكيم وقع برضى من كبار الصحابة — ومنهم الحكمان — وبشهود جماهيرهم، وهم قطعاً أعلم منكم وأفقه وأورع وأدين لله، من غير تكلف، أو تنطع، أو مشادة للدين، وأخذ بعضه وطرح باقيه.

* * *

الفصل السادس

الغلو في باب النبوات

الأنبياء والمرسلون هم قوم اصطفاهم الله واختارهم، وأوحى إليهم تبليغ شرعه وأمره ونهيه إلى الناس، {اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ} [الحج: 75]

فالنبوّة مرتبة رفيعة، ومنزلة عظيمة يتصل بها النبي p بالله بواسطة وحيه المنزل عليه.

— ولقد زعمت الفلاسفة أن النبوّة يمكن أن تكتسب اكتساباً فلا تتعلق باصطفاء الله تعلقاً تاماً؛ فالعبد عندهم بمداومة العبادة والرياضة، يمكن أن يصل إليها ويكتسبها، كالتجارة. وهي عند الصوفية نوع آخر حيث الولاية عندهم أفضل من النبوّة كما يقول محي الدين بن عربي في فصوصه — بواسطة شرح الطحاوية ص 493:

مقام النبوّة في برزخ فوق الرسول ودون الولي والولاية عندهم تكتسب بطريقة العبادة المتواصلة ورياضة النفس بها أو بطريق الفلسفة الموصل إلى الحقائق ومعرفة كنه الأمور وانكشافها. وعوداً على قول الفلاسفة حيث قد انتقصوا نبوة الرسل والأنبياء المبعوثين من الله وبالغوا في ذلك، فجعلوهم أنبياء إلى عوام الناس، فقالوا عبارتهم المشهورة: الفلسفة نبوة الخاصة والرسالة نبوة العامة.

- ومن غلا في النبوّة وادعاها لنفسه أو لغيره أقوام كثير منذ حياة النبي p ؛ فقد ادعاها مسيلمة الحنفي الكذاب، وادعاها الأسود العنسي، وسجاح التميمية، وطلحة الأسدي و لكنهما تابا وأسلما وحسن أسلامهما.

وقد أخبر النبي p بمن سيدعي النبوّة بعده وأنهم قريباً من الثلاثين كما ورد في حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله p : ((لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون قريباً من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله)) متفق عليه (1).

المبحث الأول: الفرق الغلاة في باب النبوات:

- * ممن ادعت النبوّة لرجل منهم أو لغيره فرق:
- * السبئية: ففي إحدى مراحل تطورها نحو الغلو ادعت النبوّة لعلي بن أبي طالب ثم ادعت له الإلهية.

(1) رواه البخاري في كتاب المناقب — باب علامات النبوّة في الإسلام، ومسلم في كتاب الفتن وأشراف الساعة — باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكانه رقم 2923. وهل حقيقة العدد مرادة، أم المراد التكثير؟ المسألة محل بحث وتأمل!

* الغرابية: قالوا: إن جبريل أخطأ في أداء الأمانة فبدلاً من أن يعطيها عليّ بن أبي طالب أعطاها محمداً p لأن محمداً يشبه علياً، شبه الغراب بالغراب.

* والنصيرية: ادعت النبوة لمحمد بن نصير النميري قبل دعواهم له بالإلهية.

* والبيانية: ادعوا لبيان بن سمعان، وزعمها هو لنفسه تحريفاً لقوله تعالى: { هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ } [آل عمران: 138].

* والمغيرية: أتباع المغيرة بن سعيد العجلي (119هـ)، فزعم المغيرة أن جعفر الصادق — الذي زعموا ألوهيته — قد بعثه رسولاً.

* والشريكية قالوا: إن علياً شريك لمحمد بالنبوة لحديث: ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى)). وهؤلاء كلهم من غلاة الرافضة.

* والطريفية — أتباع صالح بن طريف من خوارج المغرب، حيث ادعى النبوة فيه وفي أبنائه. وقال السكسكي في البرهان: إن صالحاً هذا كان رافضياً.

* وقالت قرامطة البحرين — أتباع أبي سعيد الجنابي — بنبوة عبد الله بن الحارث الكندي.

* وفي هذا الزمان ادعت القاديانية النبوة فقد ادعاها مرزا غلام أحمد القادياني (1328هـ) (1)

* وكذلك البابية: ادعى النبوة منهم علي محمد الشيرازي (1265هـ).

* وكذلك البهائية: ادعت النبوة في حسين بن علي المازنداري (1309هـ).

هؤلاء غالب من انتشرت عنهم هذه الدعوى ونلاحظ أنهم يرجعون إلى الرافضة والباطنية والقرامطة. وهذه الدعوى قليلة عند غيرهم. — فمنهم من يدعي أن علياً إله قد بعثه رسولاً — كادعاء المغيرة بن سعيد العجلي.

— ومنهم من يدعي أن القرآن دل على نبوته بتحريفه له — كبيان بن سمعان.

(1) ذكر ذلك أبو الحسن الندوي في "القادياني والقاديانية" ص 76-77، 129-133 حيث وقف على كتب غلام أحمد لا سيما وأنه من بني لغته، وانظر: كتاب إحسان إلهي ظهير — "القاديانية" ص 160-255.

وقول القوم أبين من أن يُرد عليهم، فهو ظاهر الفساد يدرك ذلك عامة المسلمين قبل متعلميهم.

المبحث الثاني: قطعية ختم النبوة بنبوته محمد p:

1— دلالة النصوص القطعية تدل على أن محمداً p هو خاتم النبيين. قال تعالى: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ} [الأحزاب: 40].

ولقد تواتر تواتراً معنوياً في الآثار النبوية ختم نبوته p، كما سبق في حديث الدجالين الكذابين. وما روى سعيد بن أبي وقاص: أن رسول الله p خرج إلى تبوك واستخلف علياً على المدينة فقال: أتُخلفني في الصبيان والنساء. فقال v: ((ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟: ألا إنه ليس نبي بعدي)) متفق عليه (1).

كناية عن قربته من النبي p، لكنه ليس نبياً، يدل عليه قوله: ((ألا إنه ليس نبي بعدي)). فلا مستمسك للشريكية بمثل هذا الحديث؛ لأن آخر الحديث ينقض عليهم غزلهم إن كانوا قد غزلوا عليه من أوله.

وقضية ختم النبوة بمحمد p قضية محسومة بالشهادة بأنه رسول الله لا مجال للنقاش فيها البتة. ومن اعتقد بوجود رسول أو نبي أو وصي بعده فقد خرج عن شريعته ودينه، وهو الكفر الصراح الناقض للإسلام!

2— تحريفهم للنصوص القرآنية كزعم الرافضي بيان بن سمعان للنبوة من قوله تعالى: {هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ} [آل عمران: 138].

فهذا قول بغير علم على الله، بل بهوى وكذب، فلا تلازم بين اشتراك الأسماء ودلالة كل اسم على الآخر. فالله وصف القرآن بأنه بيان للناس وهدى لهم كافرهم ومؤمنهم، وفيه هدى وشفاء ومواعظ وعبر للمؤمنين كما يدل عليها سياق الروايات قبله.

وليست الإشارة إلى هذا الكتاب الذي لم يوجد قبل نزول الآية، وإن وجد فهو يتهم الرسول الذي لم يخبر الصحابة بأن هذا هو النبي المنصوص بالقرآن، والذي هو كتم للعلم عند الحاجة إليه في أمر من أهم الأمور. والواقع أن بيان بن سمعان كان مضلاً للناس ولم يكن بياناً كاسمه أي إنه ليس له من اسمه نصيب فانظر إلى النقائص.

(1) رواه البخاري في كتاب المغازي — باب غزوة تبوك، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة — باب فضائل علي بن أبي طالب رقم 2404.

وعلى سبيل النزول على رأيه، أين الدلالة من الآية والتصريح بنبوته نصاً؟! لكن شأن القوم التفسير الباطني والقول الباطني الخبيث القادح في الشرائع المكذب لله ورسوله، بمقتضى العقل واللغة الصحيحين السليمين. وهذا القول لا يقول به عاقل فضلاً عما ينتسب إلى العلم. لكن عقول تمكن منها الشيطان فسلبها خيرها، وأودع فيها شرها، حسبك بمثل هذا القول يصدر منها، وينتسب إليها، ولا حول ولا قوة إلا بالله!.

هذا ولم تزل دعاوى النبوة من كثير من المنحرفين عرباً وعجماء، وأكثر من يدعي النبوة عبر تاريخ المسلمين إلى زمننا هذا هم المخبولون والمجانين. ولهذا كل من يدعي النبوة فلا يخرج عن صنفين:

1 — مجنون لا عقل له، وهذا غير مكلف أصلاً.

2 — كاذب فاجر، كافر بدعواه النبوة!

ولقد حقق هؤلاء آية من آيات النبي μ ، وعلماً من أعلام نبوته، فقد أخبرنا μ بكثرة مدعي النبوة، بعده عليه الصلاة والسلام، وأنهم كذابون دجالون، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة وثوبان $\text{أ} \mu$ أن النبي μ قال: ((لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون كثيرون كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي)) وفي بعض الألفاظ في الصحيحين أيضاً ((حتى يخرج كذابون ثلاثون .)) الحديث.

والعدد ها هنا يراد منه بيان الكثرة: كثرة مدعي النبوة، لا حقيقة المعدود بأنهم لا يتجاوزو عدد الثلاثين.

ومن هؤلاء في آخر الزمان الدجال، حيث يدعي أنه ولي ثم أنه نبي، ثم يبلغ شره منتهاه إذا ادعى أنه رب العالمين، تعالى الله عما يقوله هو وأمثاله علواً عظيماً.

* * *

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وإن في ختام هذا البحث عن الغلو في أصول العقيدة نجد عند النتيجة التي قررها شيخ الإسلام ابن تيمية في عقيدته "الواسطية" لما وصف وسطية أهل السنة بين الفرق الإسلامية حيث قال: « بل هم الوسط في فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم فهم وسط في باب صفات الله I بين أهل التعطيل: الجهمية، وأهل التمثيل: المشبهة.

وهم وسط في باب أفعال الله تعالى بين القدرية والجبرية.
وفي باب وعيد الله، بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم.
وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة، وبين المرجئة والجهمية.

وفي أصحاب رسول الله p بين الروافض والخوارج « اهـ.
* نعم إن الغلو في تنزيه الله في الأسماء والصفات أدّى إلى داء التعطيل؛ فعطلت المعطلة ربنا عن أسمائه وصفاته، كل بقدره.
والغلو في الإثبات، حمل الممثلة على تشبيهه الله بخلقه.
* والغلو في إثبات القضاء والقدر حمل الجهمية وأذناهم على دعوى الجبر في فعل المخلوقين.
والغلو في تنزيه الله عن فعل الشر، حمل المعتزلة وأذناهم على نفي القدر.

* والغلو في إجراء الأشخاص حملهم على تعظيمهم ورفعهم فوق منازلهم اللائقة بهم شرعاً وواقعاً إلى البدعة والشرك بهم من دون الله، دعاءً وغوثاً وتوسلاً واستشفاءً وتذلاً... إلخ.

— وهو ما جرَّ إلى الغلو في باب النبوة حيث زُعمت لمن لم ينلها من ربنا عزوجل. فكثير مدعو النبوة زوراً وبهتاناً، فحققت فيهم آية من آيات نبوة محمد p!

* أن مدعي النبوة في سيرهم عبر التاريخ أحد صنفين:

1— إما مجنون غير مكلف.

أو كاذب دجال، فهذا كافر!

* والغلو في باب الرجاء حمل المرجئة على تنوع طوائفهم على تكميل إيمان العصاة أو الفساق أو الكفار.

* والغلو في باب الخوف حمل الوعيدية على إخراج جملة ذوي الذنوب من الإيمان، وتخليدهم في النيران.

* والغلو في ذم الصحابة حمل الروافض على تكفيرهم والنيل منهم.

كما الغلو في ذم آل البيت حمل النواصب على مثل ذلك.
وأهل السنة في هذا كله وسط بين طوائف المبتدعة، فهم أهل القسط الوسط ومذهبهم قائم على قاعدة السلامة من غلوهم والحمد لله.

* وأهم النتائج أن الغلو عموماً هو ما حذرنا منه ربنا في القرآن في آيات النساء والمائدة وهود، وهو ما حذرناه نبينا محمد p في صحيح سنته.
وهذه الأدلة والنصوص جرت مجرى التحذير من الغلو، كما وقع به من قبلنا ولا سيما اليهود والنصارى، بل ومن قبلهم، ولهذا نهينا في النصوص أن نغلوا كما غلو فنضل كما ضلوا.

* أن الغلو في الدين ورد على جهال المسلمين ممن قبلهم تشبهاً وتقليداً لهم، فأعظم أسبابه الجهل بالدين، وتقليد المنحرفين الكافرين!
وليست الناس عموماً وأهل الإسلام خصوصاً يفتنوا لهذا الأمر وينتبهوا لهذا الخطر، والله سبحانه ولي التوفيق، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فهرس المصادر

- القرآن الكريم.
- الإباضية عقدية ومذهباً = د. جابر طعيمة, دار الجيل ط1406هـ.
- الإبانة عن أصول الديانة = لأبي الحسن الأشعري, الجامعة الإسلامية ط1405هـ.
- آراء الخوارج الكلامية = د. عمار طالي, الشركة الوطنية - الجزائر ط1398هـ.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد = أبو المعالي الجويني, تحقيق أسعد تميم, مؤسسة الكتب الثقافية ط1405هـ.
- الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة "الموضوعات الكبرى" = الملا علي قارئ, تحقيق محمد لطف الصباغ, المكتب الإسلامي ط1406هـ
- الإصابة في تمييز الصحابة = ابن حجر العسقلاني, دار الكتب العلمية ط1400هـ
- أصول الدين = عبد القاهر البغدادى, دار الكتب العلمية ط1400هـ
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين = فخر الدين الرازي, تعليق محمد المعتصم بالله, دار الكتاب العربي ط 1407هـ
- الأعلام = خير الدين الزركلي, دار العلم للملايين ط1400هـ
- أهل السنة والجماعة معالم الانطلاق الكبرى = محمد عبد الهادي المصري. ط دار طيبة 1408هـ
- الإيمان = لشيخ الإسلام ابن تيمية, تلخيص حسن الغزالي, دار إحياء العلوم ط1406هـ.
- الإيمان أركانه حقيقته نواقضه = محمد نعيم آل ياسين, دار الفالح ط1407هـ.
- الإيمان = لأبي عمر العدني, تحقيق ودراسة حمد الحربي, الدار السلفية ط1407هـ.
- الإيمان = لأبي عبيد القاسم بن سلام, تخرىج الألباني, المكتب الإسلامي ط1403هـ.
- الإيمان = لابن أبي شيبه, تخرىج الألباني, المكتب الإسلامي " 1403هـ.

— الإيمان = محمد بن منده, تحقيق ودراسة علي ناصر فقيهي, مؤسسة الرسالة ط1406هـ.

— البداية والنهاية = الحافظ ابن كثير, مراجعة مجموعة من العلماء, دار الكتب العلمية.

— البدع والنهي عنها = لابن وضاح القرطبي, دار الأمة العربي ط1402هـ.

— البرهان في علامات مهدي آخر الزمان = للمتقي الهندي, رسالة علمية قدمها

جاسم مهلهل آل ياسين, مطبوعة بالآلة الكاتبة عام

— تاريخ التراث العربي = فؤاد سزكين, طبعة جامعة الإمام 1403هـ.

— تاريخ المذاهب الإسلامية = محمد أبو زهرة, دار الفكر العربي, 1987م.

— تعظيم قدر الصلاة = محمد بن نصر المروزي, تحقيق عبد الرحمن الفريوائي, مكتبة

الدار بالمدينة 1406هـ.

— تغليق التعليق على صحيح البخاري = الحافظ ابن حجر, تحقيق ودراسة سعيد

القزمي, المكتب الإسلامي 1405هـ.

— تقريب التقريب = الحافظ ابن حجر, تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف, المكتبة العلمية

بالمدينة 1395هـ.

— التمهيد = لابن عبد البر, تحقيق عبد الله بن الصديق, طبع الحكومة المغربية عام

1399هـ.

— تمهيد الأوائل وتلخيص الرسائل = لأبي بكر الباقلاني, تحقيق عماد الدين حيدر,

مؤسسة الكتب الثقافية 1407هـ.

— التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع = لأبي الحسن الملقبي, تعليق محمد زاهد

الكوثري, مكتبة نشر الثقافة الإسلامية 1368هـ.

— تهذيب التهذيب = لابن حجر, تصوير دارصادر.

— تهذيب الآثار = للطبري, تخريج محمد شاكر, نشر جامعة الإمام طبع المدني.

— التوحيد = لأبي منصور الماتريدي, تحقيق فتح الله خليف, نشر دار الجامعات المصرية.

— التوحيد = لابن خزيمة, تحقيق ودراسة عبد العزيز الشهبان, مكتبة الرشد 1408هـ.

— تفسير العزيز الحميد = سليمان بن عبد الله بن محمد, المكتب الإسلامي 1397هـ.

— الخوارج دراسة لنقد منهجهم = ناصر السعوي رسالة علمية, مطبوعة الآلة الكاتبة عام 1403هـ.

— دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة = أحمد بن جلي, مؤسسة الملك فيصل الخيرية عام 1408هـ.

— ذم التأويل = لابن قدامة المقدسي, تحقيق بدر البدر, الدار السلفية 1406هـ.

— السنة = لابن أبي عاصم, تخريج الألباني, المكتب الإسلامي 1405هـ.

— السنة = عبد الله بن أحمد, دراسة وتحقيق محمد سعيد القحطاني, دار ابن القيم 1406هـ.

— السنن = لأبي داود سليمان بن أشعث, تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية.

— سنن الترمذي = تحقيق أحمد محمد شاكر, دار الكتب العلمية.

— سنن ابن ماجه = ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي, طبعة عيسى البابي وأركانه.

— الشريعة = لأبي بكر الآجري, تحقيق محمد حامد الفقي, مطبعة السنة المحمدية عام 1369هـ.

— شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة = لأبي القاسم اللالكائي, تحقيق أحمد الحمدان, دار طيبة.

— شرح الأصول الخمسة = للقاضي عبد الجبار, تحقيق عبد الكريم عثمان, مكتبة وهبة 1408هـ.

— شرح السنة = لأبي محمد البربهاري, تحقيق محمد سعيد القحطاني, دار ابن القيم 1408هـ.

— شرح السنة = للبغوي, تحقيق الأرناؤوط والشاويش, المكتب الإسلامي 1403هـ.

— شرح العقيدة الطحاوية = ابن أبي العز الحنفي, تخريج الألباني, المكتب الإسلامي 1404هـ.

— شرح الفقه الأكبر = الملا علي قارئ, دار الكتب العلمية 1404هـ.

— شرح قصيدة ابن القيم = إبراهيم بن عيسى, المكتب الإسلامي 1382هـ.

— الصحاح = للجوهري, دار العلم للملايين 1399هـ.

- صحيح البخاري = ترتيب وفهرسه مصطفى ديب البغا, دار التراث المدينة 1407هـ.
- صحيح سنن ابن ماجه = الألباني, المكتب الإسلامي 1407هـ.
- صحيح مسلم = ترتيب وفهرسه محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي 1972م.
- ضحى الإسلام = أحمد أمين, دار الكتاب العربي ط10.
- ضعيف سنن ابن ماجه = الألباني, المكتب الإسلامي 1408هـ.
- الطبقات الكبرى = لابن سعد, دار بيروت 1398هـ.
- عقيدة السلف أصحاب الحديث = لأبي إسماعيل الصابوني, تحقيق بدر البدر, الدار السلفية 1404هـ.
- عقيدة المسلمين والرد على الملحدين = الشيخ صالح البليهي, المطابع الأهلية 1401هـ.
- العواصم من القواصم = لأبي بكر بن العربي, تحقيق محب الدين الخطيب, المكتبة العلمية 1405هـ.
- العين في الأثر في عقائد أهل الأثر = عبد الباقي البعلي الحنبلي, رسالة علمية قدمها راشد الطيار, مطبوعة على الآلة.
- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد = عبد الرحمن بن حسن, دار الفكر.
- الفرق بين الفرق = البغدادي, درا الكتب العلمية 1405هـ.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة = الشوكاني, تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني, المكتب الإسلامي 1407هـ.
- فهارس صحيح وضعيف سنن ابن ماجه = صنع الشاويش, المكتب الإسلامي 1408هـ.
- فيض القدير = للمناوي, المكتبة التجارية الكبرى 1356هـ.
- القاموس المحيط = للفيروزآبادي, مؤسسة الرسالة 1407هـ.
- قواعد المنهج السلفي = مصطفى حلمي, دار الأمصار 1976م.
- لوامع الأنوار البهية = السفاريني, طبعة آل ثاني وقف في مطابع الأصفهان 1380هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد = للهيثمي, مؤسسة المعارف 1406هـ.

— مجموع الفتاوى = شيخ الإسلام ابن تيمية، طبعة الملك سعود 1381هـ وما صور عنها.

- مختار الصحاح = للفخر الرازي، دار الكتاب العربي 1401هـ.
- مختصر شعب الإيمان = للقزويني، حققه عبد القادر الأرنبوط، دار ابن كثير 1405هـ.
- مسألة الإيمان = علي الشبل، ط 2 1427هـ، دار إيلاف بالكويت.
- معارج القبول بشرح سلم الوصول = حافظ حكيم، دار الكتب العلمية.
- المعتزلة بين القديم والحديث = طارق عبد الحكيم، دار الأرقم بريطانيا 1408هـ.
- المعجم الأوسط = للطبراني، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف 1406هـ.
- معجم البلدان = ياقوت الحموي، دار بيروت 1376هـ. ودار صادر 1404هـ.
- المعجم المفهرس = وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية بأستنبول 1982م.
- معجم المؤلفين = عمر رضا كحاله، المكتبة العربية 1376هـ.
- المصباح المنير = الفيومي، طبعة عمر البابي وشركاه.
- الملل والنحل بهامش الفصل = الشهرستاني، مكتبة السلام العالمية.
- مقالات الإسلاميين = لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة 1389هـ.

- المنهاج شعب الإيمان = للحكيمي، دار الفكر 1399هـ.
- منهج الأشاعرة في العقيدة = سفر الحوالي، الدار السلفية 1407هـ.
- نونية القحطاني = لأبي عبد الله محمد عبد الأندلسي تعليق محمد بن أحمد السعيد، مكتبة السوراي 1409هـ.